

لا دور في الخلافة بصورة عمدة من ذواتها فيرت لعدم المحذور  
 فيسطل اي التبع للردود والدور بحال وما ادرك في الحال  
 لتوقفها اي الاجازة المتوقف اي الارث على عتقه  
 المتوقف اي عتقه على اجازته كل من اجازته وارتبه على الاخرى  
 وذلك دور بحال لكن توقف الاجازة على الارث من غير واسطة وتوقف  
 الارث على الاجازة بواسطة العتق فان كان الموصى الخ تقييد  
 لغو له لملكه يعرض بلا اجازة عتق من الثلث وقوله المحسب ان  
 تعبد لغو له عتق من رضى المال فيه مسامحة فقد رها الملك  
 محانا اي منقطع النظر عنه ولا يدخل في الاعتبار بل يعنى ما دفعه  
 فقط وهو المحسوب فاذا كان عنده ما به اخرى عتق العبد كل لاد  
 المحسوب التي دفعها خرجت من الثلث والمحسوبة الجاهلها قطعت  
 النظر عنها ولو لم تقطع النظر عن المجازي بها فان لا يعنى العبد الا  
 اذا كان عنده ما يمان اذ بان غير عتق العبد فان لم يكن عنده الا  
 المحسوب التي دفعها عتق منه بقدر بقيتها من النصف الثاني  
 لرقيق الخ اي غير مكاتب والاولا يعنى شئ على السيد اي وغير معنى  
 ايهم فينظر فان كان فيها فلكل حكم والذي في نوبة البعض  
 ملكه والذي في نوبة السيد ملكه وليعتق وان لم يكن فيها يارة ورت  
 على قدر الرق والحيية فاخص المعنوية وما خص السيد يعنى ومحل  
 ذلك كله حيث لم يترجم السيد النفعة والام يصح قبول العبد  
 لضرر السيد في الولا المحتمل كان الانسب تالها  
 عن ابواب العتق كلها لا بد يرب على جميع انواعها كما كانت في قوله  
 سواء كان من غير الخ الا ان يقال انه ذكر بعد العتق بالقول لتوبة  
 للمعتق ولعصيته بخلاف التذمة والاستيلاء فان الولا فيهما  
 للعصية فقط المعاونة والمقاربة هما متفادان في المعنى  
 بالمعنى الاول بالعتق مترجمة اي احكامها المترتبة

عليها

عليها متاخرة عن احكام النسب المترتبة عليه  
 لغة العرب هو ما يشع عنها بالفتح وبالضم ولغة النسب اي ثابتة  
 كحجة النسب اي علقته وارتباطها بباط النسب  
 حقوق العتق اي ثمانية وعشرون المشتركة عليه  
 الحكم الله اي اولي بالامتنان والاتباع وقوله وشهد طه عطف تفسير  
 ثم بيته بقوله اما الولا لمن اعتق ام بصعته متعلقون بخلاف  
 اي متعلقا الخ باد العتق بالاسم مع ام بقرابة الخ  
 فان قلت ان القريب متصفت بوصف القرابة فاذا يدع يوت  
 الولا معها اجيب بان قد يظهر لثبوت الولا في ايدى يوت  
 اعتقت اباها ولم يكن غيرها فانها اخذ النصف بالنسب  
 والنصف الاخر بالولا فتقدم على بيت المال والاضم في الاعراف  
 والمغاليق ام فمنها الخ اما كان ذلك عتقا ضميا مع ان  
 السائل مصرح بصيغة العتق والمسيول كذلك يصح بصيغة  
 العتق ويجاز بان صيغة السائل انما لم يحصل بها العتق وكان  
 طالبا له من الغير يسمى العتق ضميا بل ذلك الاعتبار  
 اما اذا اعتق غيره الخ هذا محتمل لقوله اعتق عندك عنى فانك  
 معناه ان الاجير اذ له في العتق عنه اما اذا لم يرد فهو كما قاله  
 الله بقوله اما اذا اعتق الخ فانه يصح اي وللاجير التواب  
 الولا صر قوفي اي ان يعود ويعترف بانه رقيق فيرجع  
 السيد الولا ان انشأ عتقا اي الارث الخ فيه عساسة من وجهين  
 الاول اذا الارث لم يتقدم له ذكر والثاني ان جعل حكم الارث  
 بالولا حكم التعصيب بالنسب في اربعة احكام منها الارث فتقول  
 العبارة ان حكم الارث بالولا حكم الارث في النسب مع زيادة  
 وفي ذلك زيادة فكان الاول ابقا لثمن على ظاهره ويعتصر  
 على قوله في اربعة احكام عقب النسب لا يثبت الخ ويجاز